



ملف التعميط الحضري

لمدينة البصرة

UN  HABITAT

نحو مستقبل حضري أفضل

إخلاء المسؤولية

إن المسميات المستخدمة في هذه النشرة والمواد المقدمة بها لا يعبران عن أي رأي من جهة أمانة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني الخاص بأي قضاء أو أرض أو مدينة أو منطقة أو سلطاتهم أو تعيين الحدود المتعلقة بالنظام الاقتصادي أو مستوى التنمية.

حقوق النشر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق (موئل الأمم المتحدة)، عام ٢٠١٩، ما لم ينص على خلاف ذلك.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، www.unhabitat.org

يجوز نسخ الاقتباسات دون إذن بشرط تحديد المصدر، ولا تعكس وجهات النظر المذكورة في هذه النشرة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

فادة

تقدم هذه الوثيقة بيانات موجزة عن الملامح الحضرية في البصرة. وقام بتحضيرها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

تم تنفيذ هذا المشروع تحت إشراف: السيدة يوكو أوتسوكي: رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة في العراق ، والدكتور عرفان علي، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

المؤلفون الرئيسيون: بابر ممتاز وإيفان ثونغ.

تم تعيين فريق مخصص للعمل في هذا المشروع:

من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: السيد توماسو كوسو والسيد إيفان ثونغ والسيد أمير حسين والسيدة سكار مصطفى والسيد يوسف بيدون، مساهمون آخرون من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: السيدة آنا سواف والسيدة رانيا كمال والسيدة ناتالي جارنر.

قام فريق عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بإعداد الخرائط ما لم يُذكر خلاف ذلك. و قدمت صور الأقمار الصناعية المعروضة ديجيتال جلوب ونيكست فيو لايسينس ما لم يذكر خلاف ذلك.

موضوع صورة الغلاف: البصرة عام ٢٠١٨.

يود فريق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التعبير عن شكره للمسؤولين التالين على مشاركتهم في الاجتماعات الاستشارية ومساهماتهم: محمد يوسف وأحمد ستار وحسن طاهر وجعفر سبار وحامد عبد المنهل وسادي حامد ومسلم ناصر ونواف أحمد ومكرم فاضل ومحمد محسن وإبراهيم عبد السلام ووائل منير وحسام ناطق وحسن ظاهر ونشأت ساكبان وسارة صبر وعباس فاضل عباس وسنان عبد المهدي وشيما دخیل وعلي محمد ساين وبدر عبد الزهرة وهيثم العبيدة وحسن فالح وزهير جواد ووسام ريسان ومحمد سعيد.

التمويل

مؤل حساب الأمم المتحدة للتنمية هذا المشروع بسخاء (الدفعة الحادية عشرة)، وما كان يمكن تحقيق المشروع لولا الدعم العيني من مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق.

جدول المحتويات

تحديد الملامح الحضرية

يسعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تقديم توثيق وتحليل حديث وشامل لأثار الأزمة في المدن الأساسية من خلال التنمية الحضرية عن المدن وتجميع معلومات ورؤى من المصادر الحالية والقطاعات ذات الأولوية وتدعم الأبحاث الميدانية المباشرة هذه المعلومات التي تقوم بها فرق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في كل مدينة. وهذا الملف هو جزء من تحديد الملامح الحضرية الإقليمية التي تهدف إلى تطوير الملامح الحضرية لمدينة البصرة وسنجر ودرنة في ليبيا ومارب في اليمن ودرعا في سوريا. حيث أسهمت خبرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في التحليل الحضري ونُهج إشراك المجتمع وسياقات الأزمة في تطوير عملية جمع بيانات هذه المدن التي تتم من خلال التعاون الوثيق مع المحافظات والبلديات المعنية.

يقدم ملف التنمية الحضرية بيانات أساسية عن وضع المدينة ما قبل الصراع والوضع الحالي لقياس تأثير الأزمة ولتقديم وصف وتحليل سردي، كما يستعرض الأداء الاقتصادي في المدينة وخدماتها وفهم القدرات وآليات التعايش ويحدد الأولويات الإنسانية وأولويات التعافي، ولا يقدم بيانات شاملة عن موضوعات فردية بل يسعى إلى تقديم نظرة عامة متزنة. وتمنح هذه البيانات الموجزة فرصة للأطراف المعنية لتقديم تشخيصهم عن الوضع في المدينة وتقديم أساس للنقاشات المحلية فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها وتساعد على إتاحة المعلومات المحلية وتوصيل آراء الأشخاص إلى الأطراف المعنية الخارجية التي تسعى إلى تقديم المساعدة للاستجابة الإنمائية.

١ - ملخص تنفيذي	٤
٢ - السياق	٦
٣ - مؤشرات المناطق الحضرية	٩
٤ - الحوكمة	١٠
٥ - الاقتصاد	١٦
٦ - السكان	٢٠
٧ - الإسكان والأراضي وحقوق الملكية	٢٢
٨ - الخدمات الأساسية	٣٢
٩ - التراث والتماسك الاجتماعي	٣٧
١٠ - البيئة وتغير المناخ	٤٠
١١ - نحو بصرة صامدة	٤٣

١. ملخص تنفيذي

تحظى البصرة بتاريخ طويل وحافل باعتبارها إحدى أهم المدن في الشرق الأوسط وخاصة في الخليج العربي باعتبارها ميناء رئيسي ومركز تجاري يقع في الدلتا حيث يلتقي نهري الفرات ودجلة العظيمين ويصب في البحر. وكانت يطلق على المدينة في سابق عهدها فينيسيا الشرق لكثرة قنواتها ومبانيها الأنيقة ذات المشربيات أو الشناويل بطول الشوارع المزدحمة بالتجار من الهند ومصر ومن جميع أنحاء منطقة الخليج.

وكانت البصرة من بين أبرز مدن الإمبراطورية العثمانية حتى تم دمج المحافظة في الإمبراطورية البريطانية في عام ١٩١٧، وبعد ذلك أصبحت ثاني أكبر مدينة في جمهورية العراق. على مدار السبعين سنة الماضية أو نحو ذلك، كانت البصرة في حالة من الفوضى إن لم تكن في حالة انهيار، فلم تكن قادرة على تحقيق الاندماج والتطوير اللائق بمكانتها باعتبارها مدينة رئيسية تمتلك موارد مالية وإمكانات كبيرة. ورغم ما تعرضت له من أحداث ومن تدخلات خارجية مثل غزو الحلفاء في عام ٢٠٠٣ وظهور داعش بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ الذين أثروا على مدينة البصرة، فإن البنية التحتية تأثرت وتضررت ضرراً أكبر بكثير بسبب العمليات التي حدثت داخل البصرة نفسها «التخريب الذاتي» وإحجام مسئول ومدرء المدينة عن التصرف، ولم يكن الكثير من الضرر متعمداً بل كان نتيجة الإهمال وعدم القدرة على التصرف. ولم يعمل هذا التخريب الذاتي على تكثيف وتوسيع تأثير الأحداث الخارجية فقط، بل أدى إلى احتجاج عام قام به أهل البصرة ضد حكومتهم على الصعيد الوطني وصعيد المحافظة والبلدية^١. وتكمن قضية البصرة في فشل الحكومة الحضرية إدارياً مما أثر تأثيراً مضاعفاً على كلا من القوى الخارجية والبيئية.

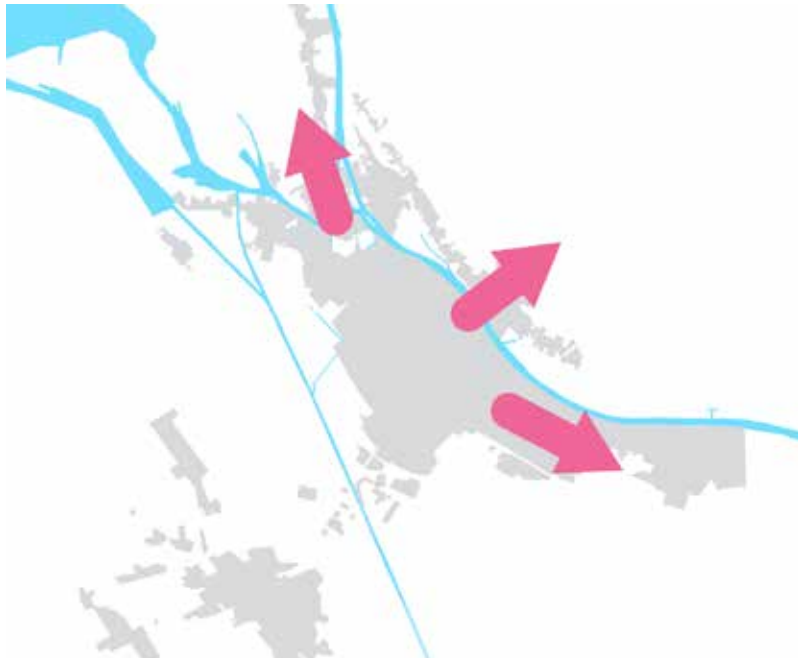
المشكلات

قدمت مديرية التخطيط التابعة لوزارة التخطيط في البصرة وإدارة التنمية الإقليمية والمحلية الملخص التالي لبيان أسباب المشكلات في الإسكان والخدمات الحضرية - باستثناء السبب الأول والعاشر - فجميعهم نتيجة لإجراءات اتخذتها الحكومة أو تقاعسها عن العمل في المقام الأول.

١. ارتفاع معدلات النمو السكاني في محافظة البصرة إلى أكثر من ٣٪ وعدم وجود تعداد سكاني دقيق للسنوات الأخيرة.
٢. لا تُقدم أراضي سكنية (مخصصة) للمواطنين مما يشكل أمامهم عقبة لبناء المنازل.



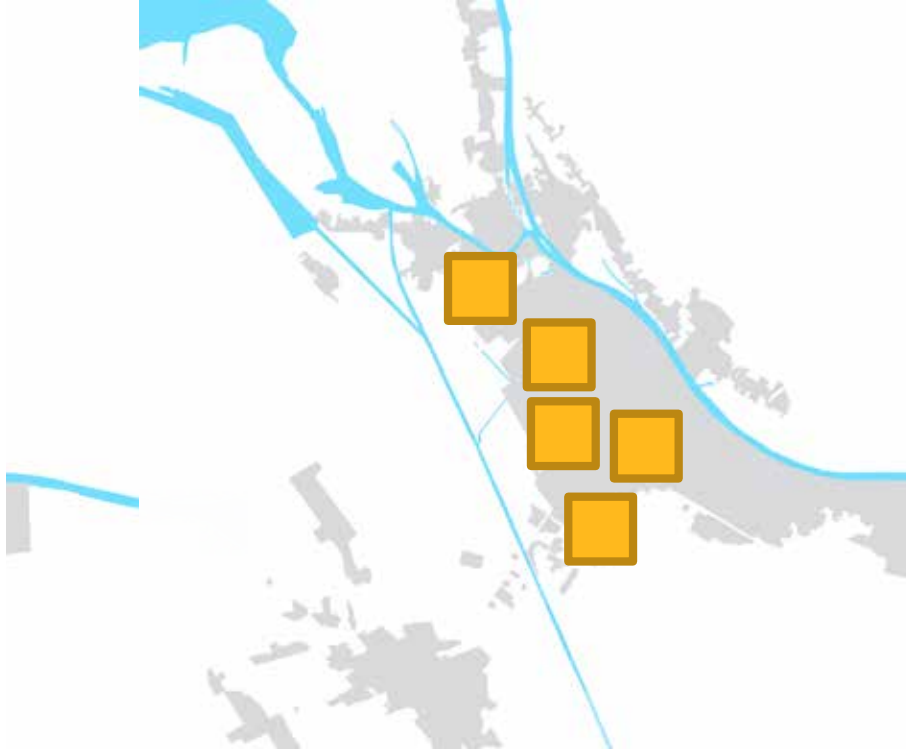
الشكل (١): شهدت البصرة تطورات كبيرة غير مخطط لها (مخطط وليس المواقع الحقيقية للمناطق)



الشكل (٢): في ذلك الوقت، توسعت البصرة بشكل طبيعي على طول شط العرب

٣. تعليق مشاريع الإسكان الحكومية في عام ٢٠١٤ بسبب الأزمة المالية.
٤. إضفاء طابع مركزي واضح (تباطؤ مستمر) وعدم تطبيق القانون رقم (٢١) بشأن توسيع نطاق سلطات المحافظات.
٥. تدهور المشاريع السكنية غير المكتملة وتعرضها للتخريب والسرقة.
٦. عدم وجود آليات واضحة وشفافة لتوزيع الشقق عند الانتهاء من بنائها وعدم استهداف الفئات الضعيفة لإعطائهم هذه الشقق.
٧. استخدام طرق البناء والوسائل القديمة والتقليدية.
٨. عدم كفاية المصانع التي تنتج مواد البناء المختلفة مثل المواد المناسبة للحفاظ على المباني التراثية.
٩. ضعف تخطيط صانعي سياسات الإسكان في الحكومة الفيدرالية وغياب السياسات الواضحة في قطاع الإسكان.
١٠. الأراضي السكنية غير كافية لأن معظم الأراضي مخصصة كبنية تحتية للتنقيب عن النفط أو كمواقع أثرية (تحت الأرض).
١١. التعبئة غير الكافية للقطاع الخاص والآليات الضعيفة لتفعيل هذا القطاع.

١. المجلس الترويجي للجنة (أغسطس عام ٢٠١٨) «تقرير بعثة تقصي الحقائق في البصرة» ١٨



الشكل (٣) رفع مستوى المستوطنات غير المخطط لها وتكثيفها، انظر الصفحة ٤٦ للاستراتيجيات المقترحة.

- إنشاء فريق عمل مشترك بين القطاعين العام والخاص لتحديد المجالات والإجراءات المحتملة لزيادة الاعتماد على الذات وزيادة صمود البصرة.
- صياغة خطة عمل للإصلاحات المؤسسية والقانونية والتنظيمية.
- تمكين بلدية البصرة من زيادة الاعتماد على الذات والصمود والوفاء بالتزاماتها والوفاء بولاياتها.
- زيادة مشاركة المجتمع المدني والمديريات المحلية في التخطيط المحلي وصنع القرار.
- تبسيط عملية الموافقة على التطوير، وتفويض الصلاحيات إلى المستوى المحلي.
- بدء برنامج شامل لبناء القدرات والتدريب من أجل التخطيط للتنمية الحضرية والعمل.



الشكل (٤) إدارة النمو الحضري، انظر الصفحة ٤٦ للاستراتيجيات المقترحة.

الوضع على أرض الواقع

رغم أن معظم الجهود المبذولة لتنفيذ الخطط الحضرية لم تكن فعالة إلى حد كبير، فلم يوقف هذا نمو المدينة، وتم إنشاء مناطق غير مخطط لها على طول الشوارع والأراضي العامة (حوالي ٢٢٤٠٠٠ وحدة سكنية)، وإحداث توسع حضري سريع في المناطق الزراعية المجاورة (حوالي ٨٤٠٠٠ وحدة سكنية)، وللإجابة للاحتياجات المتزايدة للإسكان^٣، بدأ تقسيم الأراضي تقسيماً فرعياً وأيضاً الشق بطريقة غير منظمة وعلى الرغم من أن هذا النمو نادراً ما يلقي ترحيباً من صانعي السياسات، فإنه لا يمكن تبديله بسهولة. وحتى لو لم نأخذ في الاعتبار التداعيات الاجتماعية لمحاولة تقويض هذا النمو، فمن الواضح أن التكلفة المهددة في هذه المساكن وحدها التي لا يمكن مطابقتها من حيث الاستثمارات الحكومية بأي فترة زمنية أخرى يجب أن تكون مبرراً لشمول هذه التطورات في أي استراتيجية للإسكان باعتبارها أحد الأصول.

الإجراءات

١. إن البصرة تمتلك بالفعل خطط ومبادرات ينقصها التمويل وتحتاج إلى التنفيذ (معظمها مقدم من الحكومة المركزية)، وستستغرق معظم هذه الخطط والمبادرات المتمثلة في المدن الجديدة وامتدادات المدن من ٥ إلى ١٠ سنوات لتطورها وليكون لها تأثير.
٢. وبالتوازي مع هذه الخطط والمبادرات، ينبغي إطلاق بعض المبادرات الإضافية لتعكس الوضع الحالي ويجب أن تشمل العديد من المناطق والمنازل غير الرسمية القائمة التي لا تتعارض مع التطور المستقبلي المحتمل للبصرة.
 - المنازل في «الأراضي الزراعية» في الضفة الغربية، وذلك باستخدام قانون المناطق غير الرسمية المقترح باعتبارها أساساً للتخطيط (التأسيس القانوني يمكن أن ينتظر سن القانون).
 - المنازل المبنية دون إذن أو تصريح تخطيط.
 - تحديد وتخطيط مواقع المناطق المركزية الحالية والمناطق التي تم إخلاءها بموجب الخطط السابقة ولكن لم يتم تطويرها حتى الآن.
٣. ولمساعدة وتعزيز الاستراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل، توجد مهام داعمة يمكن أن تزيد من تسهيل تطوير البصرة:

٢. السياق

أزمات وقعت مؤخراً

يلتقي نهرا دجلة والفرات الكبيران مع شط العرب الذي يجري عبر البصرة ويصب في الخليج العربي. وفي الماضي كان يُطلق على البصرة «فينيسيا الشرق» وذلك لكثرة قنواتها المائية وأناقة مبانيها التي كانت مصطفة على جوانب شوارعها المزدهمة بحركة التجارة والتجار القادمين من جميع أنحاء الخليج العربي ومصر والهند، كما أكسبها موقعها الجغرافي المتميز تاريخاً حافلاً بوصفها أحد المدن الرائدة في الشرق الأوسط وميناءً رئيسياً ومركزاً للتجارة.

وفي حقبة الإمبراطورية العثمانية، كانت البصرة من ضمن المدن الرائدة حتى تم ضم الحكومة في الإمبراطورية البريطانية في عام ١٩١٧ وأصبحت بذلك ثاني أكبر مدينة في جمهورية العراق. وعلى مدار السبعين سنة الماضية شهدت هذه المدينة الساحلية حالة من الانحدار؛ فبعد أن كانت شريان الحياة بمياهها العذبة، أصبحت مياهها الآن ملوثة وامتلاّت قنواتها ببرك من المياه الراكدة، ولم تستطع البصرة أن توطد وتنمي مكانتها بوصفها مدينة كبرى بموارد مالية كبيرة.

اضطرابات خارجية

لقد تعرضت البصرة لسلسلة من أحداث غير متوقعة لم تكن مستعدة لمواجهةها مما أثر عليها سلباً؛ وبدأت هذه الأحداث بالحرب مع إيران التي استمرت من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٩ للسيطرة على حقول النفط الواقعة على جانبي الحدود بين العراق وإيران على طول شط العرب، ونظراً لأن البصرة قريبة جداً من الحدود، كانت هدفاً سهلاً للمدفعية الإيرانية ولحق بها الدمار والاضرابات. علاوة على ذلك، كي يكون الجيش الإيراني مكشوقاً دون غطاء، قُطعت أشجار النخيل التي كانت ذات يوم فخر البصرة وداعم أساسي لاقتصادها، ولم يبق منها سوى ١٢ مليون شجرة من أصل ٣٠ مليون، ولأسباب استراتيجية أخرى مماثلة، سُدت الأهوار ونضبت، وهذا ما جلب أول موجة من اللاجئين إلى المدينة.

وفي عام ٢٠٠٣، عندما غزت القوات الغربية العراق، شهدت البصرة أشرس المعارك مع القوات البريطانية وتوترات شديدة وتنافس على السلطة بعدما انسحب البريطانيون.

واستقبلت البصرة أعداد أكبر من اللاجئين والسكان النازحين بعد هجمات داعش على كثير من المحافظات المجاورة. والأكثر من ذلك هو أن مواجهة داعش حتمت تحويل موارد الحكومة المركزية بعيداً عن البصرة واحتياجاتها.



المدينة القديمة

اضطرابات داخلية

حدثت العديد من الإضرابات منذ عام ١٩٩٠ بسبب اختلافات داخلية بين أهل البصرة وانعكست الاختلافات والاضطرابات التي تشهدها البلاد في البصرة، والتي ترجع - ضمن أسباب أخرى - إلى الهجمات التي شنت ضد الشيعة فأثارت احتجاجهم ضد النظام بعد انسحاب العراق من الكويت. ومنعت بغداد الاستثمار في البنية التحتية وحولت البصرة إلى «محافظة مُعدمة» في العراق. ومنذ ذلك الحين وهي تعاني من نزاعات الطائفية دائمة بين الشيعة والسنة وفيما بين هؤلاء الذين لديهم اتجاهات وانتماءات سياسية مختلفة.

ولكن في عام ٢٠٠٨، أطلق الجيش العراقي عملية لوضع حد لهذه النزاعات، ومنذ ذلك الحين تحررت المدينة إلى حد كبير من النزاعات الداخلية، إلا أن البصرة عاشت سنوات طوال من الإهمال والاضرابات ودمار في بنيتها الاجتماعية والمادية، مما ألحق بها أضرار جسيمة. ووصلت الأمور إلى ذروتها في عام ٢٠١٨ عندما حدثت أعطال كبيرة في الخدمات الحضرية والهيكل الأساسي وتعرضت البصرة لخطر تفشي وباء الكوليرا. وفي الوقت الذي كانت تعاني فيه البصرة من نقص في مصادر المياه لعقود، نشبت أزمة كبيرة في صيف عام ٢٠١٨ حيث دخل حوالي ١١٨,٠٠٠ شخص المستشفى بسبب سوء جودة المياه^٤. علاوة على ذلك، أدى اختلاط المياه المالحة بالماء العذب إلى تكوين ماء مسوس وخفض فاعلية الكلور في قتل البكتيريا.

وبما أن نظام المياه لم يتم تحديثه منذ أكثر من ٣٠ سنة، تسربت مياه الصرف الصحي من المواسير المكسورة واختلطت بمياه الشرب، ما أدى إلى تكون البكتيريا في المياه^٥.

وخلصت البعثة الميدانية التابعة للمجلس النرويجي للاجئين في أغسطس عام

أولويات

وفقًا لصحيفة الحقائق الصادرة عن وحدة التحليل المشتركة في عام ٢٠١٣، تحظى مسألة الحصول على تيار كهربائي سليم بأولوية (٥٢٪) من أهل البصرة، يليها مسألة الأمن (١٨٪) والمياه (١٢٪) والصرف الصحي (١٠٪). وأكدت الأحداث التي وقعت في البصرة مؤخرًا في عام ٢٠١٨ والأحداث التي تلتها في عام ٢٠١٩ أن جدول أعمال أي برنامج عمل ينبغي أن تنبثق أولوياته ضروريات الحياة البسيطة التي تتجاوز سياسات القوى وحتى الاقتصاد.



شكل رقم (٥) أولويات أهل البصرة. المصدر: وحدة التحليل المشتركة، عام ٢٠١٣.

预览已结束，完整报告链接和二维码如下：

https://www.yunbaogao.cn/report/index/report?reportId=5_17578

